

Distr.: General
2 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٢
من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، جنيف
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢
(من ١ إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، نيويورك)

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولا - المسائل التنظيمية
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٤	ثانيا - البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج وترتيبات البرمجة
٨	ثالثا - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٠	رابعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
١٣	خامسا - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي والمسائل المالية والميزانية والإدارية



- سادسا - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان. ١٧
- سابعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها. ١٩
- الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
- ثامنا - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي، والمسائل المالية والميزانوية والإدارية. ٢١
- الجزء المشترك
- تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات. ٢٤
- عاشرا - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ٣١
- حادي عشر - مسائل أخرى. ٣٣
- المرفق: تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي - انظر DP/2012/5 (Add.1)

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢. ورحب رئيس المجلس بجميع الوفود ووجه الشكر إلى أعضاء المجلس على الثقة التي أولوه إياها. كما وجه الشكر إلى الرئيس المنتهية ولايته وإلى أعضاء المكتب المنتهية ولايتهم لما أبدوه من مهارات قيادية والتزامهم بعمل المجلس. كما هنأ أعضاء المكتب الجدد على انتخابهم. وأشار إلى أن كلا من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع يقع عليه دور مهم في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)، والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأعرب عن تطلعه لإجراء مداولات مثمرة وبناءة خلال دورة المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢.

٢ - ووفقا للمادة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٢، في اجتماع عقد في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢:

الرئيس:	سعادة السيد مارتن غرونديتز	(السويد)
نائب الرئيس:	السيد طارق إزيران	(المغرب)
نائب الرئيس:	سعادة السيد يسرا خان	(إندونيسيا)
نائبة الرئيس:	السيدة كانديدا نوفاك هورناكوف	(الجمهورية التشيكية)
نائب الرئيس:	السيد إدواردو بوريي	(الأرجنتين)

٣ - ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢ (DP/2012/L.1) ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ (DP/2012/1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية المنقحة لعام ٢٠١٢ (DP/2012/CRP.1/Rev.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٢.

٤ - وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١١ في الوثيقة DP/2012/2، التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع <http://www.undp.org/execbrd>.

٥ - واتفق المجلس التنفيذي في مقرره ٨/٢٠١٢ على الجدول الزمني التالي للدورتين المقبلتين للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٢: من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢: من ٤ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج وترتيبات البرمجة

٦ - وجهت مديرة البرنامج، في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (المتاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)، الشكر إلى الرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على التزامهم ودعمهم طوال عام ٢٠١١، وهنأت الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثاً. وتناولت التطورات الهائلة التي وقعت في عام ٢٠١١، وتصاعد روح التغيير وما جلبته من أمل وإلهام لملايين الناس.

٧ - وسلطت الضوء على المساعدات التي قدمها البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١١ إلى بلدان منطقة الدول العربية، بدعم العمليات الانتخابية، وجهود الحوكمة، وتنمية المرأة والشباب وتمكينهم على نحو شامل. وأشارت إلى النجاحات التي حققتها الآلية التي وضعها البرنامج الإنمائي للاستجابة للأزمات، المعروفة باسم SURGE، في كفالة نشر المساعدات على وجه السرعة في حينها خلال هذه الفترة الانتقالية الحاسمة التي تمر بها المنطقة. كما أشارت إلى جهود بناء الدولة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في جنوب السودان وما يقدمه من مساعدات إنسانية وإنمائية في منطقة الساحل.

٨ - واستشرافاً للمستقبل، ركزت مديرة البرنامج على الفرص المتاحة للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٢ للنهوض بخطة التنمية. وسلطت الضوء على دور المنظمة في المجالات التي أولاها الأمين العام أولوية في خطة عمله ومشاركة المنظمة في العمليات المتعددة الأطراف التي تحرك التعاون الإنمائي وهي: إطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)، وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وذكرت أن البرنامج الإنمائي مستعد للعمل من أجل تطوير أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر ريو + ٢٠، وما بعد عام ٢٠١٥، والمنتدى التي تعقد في المستقبل.

٩ - وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يشارك أعضاء المجلس التنفيذي مشاركة كاملة في صقل الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وفي إجراء الاستعراض الثاني لترتيبات البرمجة، ووضع جدول الأعمال الداخلي للتغيير، وإحراز تقدم نحو تحقيق المزيد من

الشفافية والمساءلة. وتطرق إلى الكيفية التي من شأنها أن تجعل الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ البرنامج الإنمائي في وضع يجعله منظمة إنمائية رائدة ملتزمة بتحقيق نتائج. وناقشت مديرة البرنامج، خلال عرضها للاستعراض الثاني لترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/2012/3)، خيارات الأهلية الثلاثة والنماذج الأربعة لمعايير التخصيص. ووجهت الانتباه إلى العمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي من أجل تحسين الإبلاغ عن مساهماته المحددة من خلال تحسين الإبلاغ عن النتائج وتعزيز قدرات الموظفين.

١٠ - وأعربت عن سرورها لأن تطلع زملاءها على آخر المستجدات بشأن مشاركة البرنامج الإنمائي بصورة نشطة في المبادرة الدولية لشفافية المعونة، وتصنيفه مؤخرا ضمن أعلى ١٠ منظمات بموجب المؤشر الأولي لشفافية المعونة، واعتماده في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتزامه بالكشف الكامل عن معلومات مراجعة الحسابات بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

١١ - وحث الوفود في تعليقاتها العامة، البرنامج الإنمائي على الاستفادة بشكل كامل من عملية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية ومباشرتها بالترادف مع استراتيجية البرنامج المتعلقة بالمناسبات الإنمائية العالمية مثل إطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر ريو + ٢٠، وبشكل أعم، إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وأعربت الوفود عن ارتياحها إزاء التقدم الذي تحرزه المنظمة وتوجهها الاستراتيجي على النحو الوارد في الأطر الهيكلية الثلاثة: الخطة الاستراتيجية الجديدة، والميزانية المتكاملة، وجدول أعمال التغيير التنظيمي. كما أبدت الوفود نطاقا عريضا من التعليقات بشأن: (أ) المسائل التي تكتنف تخصيص موارد البرنامج الإنمائي وحالة التمويل فيما يتعلق بترتيبات البرمجة؛ (ب) ضرورة أن يقوم البرنامج الإنمائي باغتنام الفرص من خلال العمليات الداخلية الجارية (الخطة الاستراتيجية، وجدول أعمال التغيير، والميزانية المتكاملة) والعمليات الخارجية (مؤتمر ريو + ٢٠، والاستعراض الشامل الرباعي السنوات السالف الذكر) بالانساق مع خطة عمل الأمين العام؛ (ج) ضرورة تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة في سياق العملية الأوسع نطاقا لإصلاح الأمم المتحدة. وأعربت عن تطلعها لإجراء مناقشات في وقت مبكر بشأن تلك المواضيع وطلبت توفير تفاصيل بشأن المراحل المؤدية إلى تطوير الأطر الهيكلية الثلاثة.

١٣ - وفيما يتعلق بترتيبات البرمجة وتخصيص الموارد، اتفقت الوفود بصفة عامة على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل التركيز على احتياجات البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً من الموارد مع قيامه في الوقت ذاته بالأخذ بنهج متمايز تجاه البلدان المتوسطة الدخل، التي أشير إلى أنها تختلف اختلافاً كبيراً في ظروفها واحتياجاتها الإنمائية.

١٤ - وأعربت الوفود عن حرصها على أن تعرف المزيد بشأن خيارات الأهلية المقترحة ونماذج التخصيص ولكنها حذرت من اتخاذ مقررات قاطعة بشأن الخيارات أو النماذج المقترحة في ذلك الوقت. وفي ذلك الصدد، أكدت من جديد على أن المبادئ الرئيسية الثلاثة وهي، التدرج والقبالية للتنبؤ والشمولية، ينبغي أن تواصل دعمها لترتيبات البرمجة.

١٥ - وبالمثل، طلبت الوفود توفير مزيد من المعلومات عن المخصصات المقترحة للأنشطة البرنامجية بخلاف تلك الممولة من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الوفود المزيد من المعلومات بشأن مقترحات البرنامج الإنمائي المتعلقة بإدراج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في ترتيبات البرمجة وكذلك المتعلقة بإنشاء صندوق للطوارئ. وأكدت على أهمية أن يوضح في نموذج الميزانية المتكاملة الكيفية التي سيتم بها الربط بين الموارد والخطة الاستراتيجية.

١٦ - وأكدت وفود عديدة مجدداً أهمية وجود مستويات مستدامة يمكن التنبؤ بها من التبرعات، محذرة من أن من شأن حدوث انخفاض مستمر في الموارد الأساسية أن يؤثر سلباً على نوعية المساعدات الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة وأن يؤدي إلى تآكل مشروعية المنظمة في الأجل الطويل.

١٧ - وفي مسألة ذات صلة، أيدت الوفود ضرورة توخي المرونة فيما يتعلق بالوجود المادي للبرنامج الإنمائي على الصعيد القطري، واتفقت على أنه ينبغي لذلك الوجود أن يستند إلى الاحتياجات الإنمائية الخاصة بكل بلد على حده - وليس على أساس وجود وضع واحد مناسب لجميع الحالات. وأعربت عن ترحيبها بتقديم مزيد من التفاصيل بشأن الوجود الاستراتيجي العالمي بما يتماشى مع المناقشات التي دارت بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة.

١٨ - وأعربت الوفود عن ترحيبها بالدعوة إلى التعجيل بالكشف العلني الكامل عن المعلومات المتعلقة بمراجعة الحسابات وذلك عن طريق توصل المجلس التنفيذي إلى اتفاق في هذا الصدد بحلول موعد انعقاد الدورة السنوية لعام ٢٠١٢. ومع ذلك، شدد كثير منها على ضرورة اتخاذ تدابير ملائمة فيما يتعلق بالضمانات وأطر زمنية منسقة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع. كما طُلب أن يكفل إجراء حوار واف بشأن تلك المسألة مع المجلس قبل انعقاد الدورة السنوية لعام ٢٠١٢.

١٩ - ووجهت مديرة البرنامج الشكر إلى الوفود على ما أبدته من تعليقات وما قدمته من توجيهات للمضي قدما في سياق التنمية الدولية، مشيرة بوجه خاص إلى مرحلة التحضير لمؤتمر ريو + ٢٠. وأقرت بالإجراءات التي اتخذها العديد من أعضاء المجلس التنفيذي والتزامهم بتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وحماية النظم الايكولوجية من الناحية الأخرى. وأكدت في ذلك الصدد أهمية تعزيز الركائز الثلاث جميعها - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - في إطار مؤتمر ريو + ٢٠ المقبل.

٢٠ - وذكرت أن البرنامج الإنمائي يتطلع إلى مشاركة الوفود في تطوير الاستعراض الشامل الرباعي السنوات ووجهت إليها الشكر على دعمها القوي لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية ووجهت إليها الشكر على دعمها القوي لجدول أعمال التغيير الداخلي. وأضافت أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل مع أعضاء المجلس التنفيذي لتطوير الخطة الاستراتيجية، بما يعكس الميزانية المتكاملة، وزيادة الشفافية والمساءلة، والكشف عن نتائج مراجعة الحسابات.

٢١ - وأكدت مديرة البرنامج استعداد المنظمة لإنشاء شراكات استراتيجية جديدة وتعزيزها. وأشارت إلى الضغوط الواقعة على التمويل الأساسي وأكدت تقدير البرنامج الإنمائي لمواصلة دعم أعضاء المجلس التنفيذي للموارد الأساسية في وقت يعاني منه الكثيرون من ضائقة مالية. وأكدت من جديد أهمية التمويل لجعل البرنامج الإنمائي متمسما بقدر أكبر من الطابع الاستراتيجي والاستشراقي.

٢٢ - وردا على المناقشة المتعلقة بترتيبات البرمجة، شددت المديرة المعاونة للبرنامج الإنمائي على أهمية الربط بين الخطة الاستراتيجية، والميزانية المتكاملة، التي من شأنها أن تستوعب ترتيبات البرمجة، وجدول أعمال التغيير التنظيمي. وأوضحت أن المناقشات غير الرسمية المتعلقة بترتيبات البرمجة والمسائل ذات الصلة ستستمر إلى حين انعقاد الدورة السنوية. وكررت مديرة البرنامج المعاونة التأكيد على النقاط الرئيسية الثلاث التي ستشكل المناقشات في المستقبل: (أ) إيلاء أولوية عالية للوجود المادي والبرنامجي في البلدان المنخفضة الدخل؛ (ب) مواصلة العمل مع البلدان المتوسطة الدخل؛ (ج) مواصلة النظر والتحليل فيما يتعلق بكيفية التواصل على أفضل وجه مع البلدان المتوسطة الدخل. وفيما يتعلق بمسألة خيارات الأهلية الثلاثة ونماذج التخصيص الأربعة، طلبت أن يواصل المجلس التنفيذي تقديم توجيهاته بشأن كيفية تقليص عدد الخيارات والنماذج لكي يتسنى للبرنامج الإنمائي أن يقدم مزيدا من المعلومات وتحليلا متعمقا إلى المجلس لأغراض اتخاذ قرارات بشأنها.

٢٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠١٢: استعراض ترتيبات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

ثالثاً - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٤ - قامت المديرية المعاونة للبرنامج بعرض التقرير الشفوي لمدير البرنامج المتعلق بتنفيذ استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين في البرنامج الإنمائي، حيث وصفت مجالات التدخل الرئيسية لكل هدف: (أ) الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك معالجة الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (ب) الحكم الديمقراطي؛ (ج) منع الأزمات والتعافي منها؛ (د) إدارة المخاطر المناخية والتغيرات البيئية من أجل التنمية المستدامة. وناقشت التدابير المؤسسية التي يتخذها البرنامج الإنمائي لكفالة تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين، مثل مؤشر المساواة بين الجنسين وعمل اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية. كما تطرقت إلى العلاقة الإيجابية بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي وتنفيذ سياسة التكافؤ بين الجنسين داخل البرنامج الإنمائي.

٢٥ - ورحبت الوفود بالتقرير الشفوي لمديرية البرنامج فضلاً عن الجهود المبذولة لمراعاة تعميم المساواة بين الجنسين في المشاريع والبرامج. كما أشادت بما يبذله البرنامج الإنمائي من جهود للنهوض بأهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على النحو المبين في نتائج التنمية الواردة في استراتيجيته لتحقيق المساواة بين الجنسين. وأعربت عن ارتياحها لأن البرنامج الإنمائي حقق النتائج المؤسسية من خلال اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية ومؤشر المساواة بين الجنسين. كما أشادت بإدارة البرنامج الإنمائي لالتزامها بتعزيز المساواة بين الجنسين على المستويين المؤسسي والقطري وحثتها على مواصلة تعزيز جهودها في ذلك الصدد.

٢٦ - وطلب عدد من الوفود تقديم إيضاحات بشأن وضع استعراض منتصف المدة لعام ٢٠١١ وتنفيذ توصياته فضلاً عن تقديم معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل البرنامج الإنمائي وما يعترضه من تحديات، ولا سيما على مستوى المناصب الإدارية الوسطى. وحثت تلك الوفود البرنامج الإنمائي على تعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات الموارد البشرية والموظفين. وإذ لاحظت انخفاض النسبة المئوية للأموال التي تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق المساواة بين الجنسين، شددت على ضرورة إدماج المساواة بين الجنسين في برامجه ومشاريعه.

٢٧ - وطلبت الوفود أن تتاح لها وثائق المعلومات الأساسية قبل موعد انعقاد الدورات بوقت كاف كما طلبت أن تزود بتفاصيل في التقارير المقبلة بشأن مشاركة المرأة في السياسة، ومفاوضات السلام، وبناء السلام، والتعمير، حيثما ترى أن البرنامج الإنمائي يقوم بدور محوري. وأبدت سرورها لأن تلاحظ أن ثمة مناقشات تجري بشأن تمكين المرأة

اقتصاديا، وأعربت عن رغبتها في أن تحاط علما بشأن الخطط الرامية إلى إدماج المنظورات الجنسانية في مساهمات البرنامج الإنمائي في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. وأعربت عن تطلعها إلى صياغة استراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين في البرنامج الإنمائي في المستقبل، وهي الاستراتيجية التي ينبغي أن تكون نبراسا للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي ومصاحبة لها.

٢٨ - وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على إقامة شراكة أقوى مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بغية تعزيز المزايا النسبية لكل منهما وكفالة تحقيق نتائج على الصعيد القطري. وأشارت إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة توفر إمكانية لإسماع صوت المرأة على مستوى العالم فيما يتعلق بتمكين المرأة والقضايا الجنسانية في حين يتمتع البرنامج الإنمائي بحضور واسع النطاق على المستوى العالمي. وحث البرنامج الإنمائي على تعزيز الحوار مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الأنشطة التنفيذية، والأنشطة المواضيعية، والقدرات الجنسانية والتنسيق الجنساني على الصعيد القطري.

٢٩ - وطلب عدد من الوفود توفير مزيد من المعلومات عن الدروس المستفادة على الصعيد القطري في تطبيق المساواة بين الجنسين في سياق التنسيق المشترك بين الوكالات. وطلبت تلك الوفود معلومات بشأن ما يقوم به البرنامج الإنمائي في إطار المنظمة لإحداث تغييرات في السلوك والمواقف فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وكيفية إظهار ذلك في أطر النتائج. كما أعربت عن رغبتها في أن تعرف كيفية استخدام البرنامج الإنمائي لمؤشر المساواة بين الجنسين لتقييم النتائج وتوجيه عملية التخطيط.

٣٠ - ووجهت المديرية المعاونة للبرنامج الشكر للوفود على ما أبدته من تعليقات وأشارت في استجابتها لما حدث من تراجع في أرقام مؤشر المساواة بين الجنسين إلى أن البرنامج الإنمائي قد جعل مؤشر المساواة بين الجنسين عنصرا رئيسيا في عمليات التخطيط والإبلاغ والرصد التي يقوم بها على مستوى المنظومة. وذكرت أن البرنامج الإنمائي يقوم، من خلال اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية، بالمتابعة مع كل مكتب لإيجاد حل لذلك التراجع وعكس مساره. وفيما يتعلق بوثائق البرامج القطرية، أكدت للوفود أن البرنامج الإنمائي بصدد تطبيق تدابير مراقبة الجودة، مع تنقيحها لكفالة تركيزها على تخطيط النتائج ورصدها والإبلاغ عنها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

٣١ - وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يتابع بصفة منتظمة مع شركائه في عمليات بناء السلام بعد انتهاء النزاع لكفالة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام. وفيما يتعلق بتمكين المرأة اقتصاديا، أكدت أنه استنادا إلى الأدلة الداعمة لما يتخذه البرنامج الإنمائي من إجراءات،

فإن البرنامج يركز على تمكين المرأة اقتصاديا باعتبار ذلك نقطة انطلاق أساسية لتمكين المرأة سياسيا.

٣٢ - وفيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات، أكدت على علاقات العمل الجيدة بين البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشيرة إلى أن كليهما حريص على التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة لزيادة المزايا النسبية إلى أقصى حد ممكن لمنفعة المرأة على الصعيد العالمي.

٣٣ - وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يقوم بمراعاة المسائل الجنسانية بنجاح في أعمال التخطيط وإطار النتائج، فقامت بتسليط الضوء على تركيز البرنامج الإنمائي على تدريب الموظفين والإدارة على عمليات التخطيط والرصد والإبلاغ التي تركز على المسائل الجنسانية بغية تتبع النتائج وضمان تحقيقها. وأبلغت الوفود بأنه تم استخدام استعراض منتصف المدة في توجيه الخطط الاستراتيجية الحالية والمقبلة.

٣٤ - وركزت مديرة الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع للبرنامج الإنمائي استجابتها على مسألتين: (أ) مؤشر المساواة بين الجنسين وإمكانية استخدام مؤشر جنساني واحد لمنظومة الأمم المتحدة ككل؛ (ب) المواقف والمسائل الجنسانية في أماكن العمل. وأكدت للوفود أن البرنامج الإنمائي، وهو رائد فيما يتعلق بمؤشر المساواة بين الجنسين، يشارك في الدعوة إلى عقد اجتماع لفرقة عمل مشتركة بين الوكالات بشأن مؤشر المساواة بين الجنسين وقام بتدريب عدد من الوكالات على استخدامه. كما تقوم فرقة العمل باستطلاع سبل موازنة تلك الأداة. ويعمل البرنامج الإنمائي بصورة وثيقة في ذلك الجهد مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي ستمضي قدما بالمبادرة بمجرد استحداث أداة متوائمة. وفيما يتعلق بالمواقف الجنسانية داخل البرنامج الإنمائي، أكدت للوفود أن البرنامج الإنمائي بصدد تمحيص سياساته في أماكن العمل لكفالة تشجيع تلك السياسات وتعزيزها لثقافة المساواة بين الجنسين، ولا سيما على الصعيد القطري.

٣٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٢/٢: التقرير الشفوي لمديرة البرنامج بشأن تنفيذ استراتيجية وخطة عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين.

رابعاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣٦ - قامت المديرة المعاونة للبرنامج بعرض البند، مشيرة إلى أن ١٨ برنامجاً قطرياً جرت مناقشتها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ جاهزة للموافقة عليها على أساس عدم الاعتراض. كما قامت بعرض وثيقة البرنامج القطري لجمهورية جنوب السودان (DP/DCP/SSD/1) على المجلس التنفيذي للموافقة عليها وقدمت إلى المجلس استعراضاً عاماً

لما يقوم به البرنامج الإنمائي من عمل مستمر لتحسين نوعية البرمجة. وقام نائب المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأفريقيا، بدوره، بعرض بيان تفصيلي لعمل البرنامج الإنمائي مع شركاءه من أجل دعم جمهورية جنوب السودان على النحو المبين في وثيقة البرنامج القطري.

٣٧ - وركزت المناقشات على وثيقة البرنامج القطري لجمهورية جنوب السودان. وبالإشارة إلى التحديات الهائلة التي تواجه البلد، أشادت الوفود بما يضطلع به البرنامج الإنمائي من جهود لوضع برنامج قطري يتسق مع الأولويات الوطنية والخطة الإنمائية الوطنية. وأشارت إلى أن وثيقة البرنامج القطري هي بمثابة برنامج مؤقت سيبته في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إجراء تقييم مشترك ووضع برنامج قطري مشترك، وهو ما رحبت به الوفود ترحيباً قوياً. وشددت الوفود على أهمية تولى زمام الأمور على الصعيد الوطني والدور القيادي الذي تقوم به الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن، وأعربت عن عدم تأييدها لقيام الأمم المتحدة بعمليات موازية.

٣٨ - وشدد عدد من الوفود على وجود حاجة إلى تعزيز التنسيق بين مؤسسات الأمم المتحدة عند وضع التقييم المشترك بالتعاون مع الشركاء الدوليين وتحسين التنسيق بين الأفرقة القطرية في الخرطوم وجوبا. وأكدت تلك الوفود على أهمية وضع خطط للطوارئ، والتخفيف من حدة المخاطر، واتباع نهج منسق تجاه المساعدة الإنسانية والتعافي والتنمية، ولا سيما فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي ذلك الصدد، شجعت البرنامج الإنمائي على التقييد بمبكل أكثر مرونة لكفالة توفير القدرة على التكيف بسهولة للأوضاع المحلية التي من المحتمل أن تتغير.

٣٩ - وحثت تلك الوفود البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة على إجراء تقييمات مستقلة بصفة منتظمة، بالإضافة إلى تقييمات خاصة بكل وكالة، وشجعت البرنامج الإنمائي على تحسين أعمال الرصد والإبلاغ. وشددت الوفود على ضرورة تحسين استيعاب جميع تعقيدات قضايا 'العائدين'، بما في ذلك من خلال اتباع منظور جنساني. وطلبت أن تتضمن التقارير في المستقبل تحليلات جنسانية ومصنفة حسب نوع الجنس.

٤٠ - وفي حين أشاد أحد الوفود بالبرنامج الإنمائي لقيامه بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج القطري، فإنه أشار إلى أن المنظور الجنساني لا يجري تعميمه على نحو كاف في إطار النتائج الانتقالية. وبالرغم من تسليمه بجودة إطار النتائج، أشار إلى أن البيانات المرجعية تفتقر إلى بعض المؤشرات وإلى ضعف عمليتي تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها. وفيما يتعلق بالتمويل، أشار إلى أن مخصصات الميزانية دون المستوى المطلوب وطلب

أن يعرف ما هي احتمالات جمع الأموال المطلوبة، ولا سيما فيما يتعلق بالنتيجة ١ من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشأن الحوكمة.

٤١ - وبغية تجنب الازدواجية والتجزؤ، شددت الوفود على ضرورة وضع أولويات وتحديد الأدوار والمسؤوليات. وشجعت البرنامج الإنمائي على استخدام المبادئ التوجيهية والقواعد الأساسية فيما يتعلق بالمشاركة في الدول الهشة، والتي جرت صياغتها في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة المعقود في بوسان.

٤٢ - ووجه نائب المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأفريقيا الشكر للوفود على ما أبدته من تعليقات، وقال إن البرنامج الإنمائي سيقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ المساواة بين الجنسين، وذلك باستخدام التحليلات الجنسانية والمصنفة حسب نوع الجنس. وذكر أن البرنامج الإنمائي يعمل بصورة وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومؤسسات الأمم المتحدة مركزاً على مزاياها النسبية بغية معالجة الثغرات والتداخلات.

٤٣ - وأعرب عن اتفاقه في الرأي القائل بأن جمع البيانات ما زال يمثل تحدياً مهماً، فقال إن البرنامج الإنمائي يعمل مع الحكومة للمساعدة في بناء قدرة وطنية على جمع بيانات موثوقة في الوقت المناسب. ويركز البرنامج الإنمائي على بناء قدرة الوزارات المعنية بالتخطيط، بالتعاون مع مجتمع المانحين. وأكد على أن البرنامج الإنمائي سيضطلع بإجراء تقييمات مستقلة بما يتماشى مع الممارسة القياسية.

٤٤ - وقامت المديرية المعاونة للبرنامج، بعد أن وجهت الشكر إلى الوفود، بتسليط الضوء على التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في مجالي تحليل المخاطر وإدارتها، كما هو وارد في وثيقة البرنامج القطري، غير أن رصد الحالة على نحو وثيق يعد أمراً ضرورياً. وأكدت للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي يتابع الحالة في جنوب السودان عن كثب وسيكفل توفر المرونة والقيام بأعمال الرصد. وأشارت إلى أن التحليل قد أظهر أن ثمة ميلاً لحدوث تجزؤ في البلدان المنخفضة الدخل، فقالت إن البرنامج الإنمائي قد اتخذ خطوات لكفالة أن تكون وثيقة البرنامج القطري هادفة واستراتيجية، مركزة على المجالات التي تكون لها فيها مزية نسبية.

٤٥ - وفيما يتعلق بالميزانية، أبرزت أن الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي المخصصة للبلدان التي تنفذ فيها برامج كانت متناسبة مع احتياجاتها؛ وأن المكاتب القطرية تُمضي بصفة عامة حسب ما هو مخطط لها في تقييم المشاريع قيد التنفيذ والاحتياجات المالية لتحقيق النتائج

المرجوة. وأكدت أن البرنامج الإنمائي ملتزم تماما بالتنسيق مع شركاء المساعدة الإنسانية، موجهة الانتباه إلى قوة العلاقة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٦ - ووافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية الـ ١٨ التالية التي نوقشت على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، وفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦: (المنطقة الأفريقية) جمهورية أفريقيا الوسطى، والرأس الأخضر (برنامج قطري مشترك)، وغامبيا، وملاوي، وموزامبيق؛ و (منطقة آسيا ودول المحيط الهادئ) بابوا غينيا الجديدة (برنامج قطري مشترك)، وتايلند، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام (برنامج قطري مشترك)؛ و (منطقة الدول العربية) الجزائر، واليمن؛ و (منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) البرازيل، وبنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وسورينام، وغيانا.

٤٧ - ووفقا للمقرر ٤٠/٢٠١١، وافق المجلس التنفيذي أيضا على وثيقة البرنامج القطري لجنوب السودان بصفة استثنائية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي والمسائل المالية والميزانية والإدارية

٤٨ - قام المدير التنفيذي، في بيانه (المتاح على الموقع <http://unfpa.org/public/home/news/pid/9946>) بعرض النقاط البارزة لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١١ (بما في ذلك فيديو قصير) والأولويات المحددة لعام ٢٠١٢ من حيث تنفيذ الخطة الاستراتيجية وخطة تسيير الأعمال. وقدم عرضا تفصيليا بشأن الصندوق والخطة الإنمائية الجديدة؛ والمسألة؛ وسلامة الموظفين؛ والأمن؛ والوضع المالي للصندوق. كما قام بعرض تقديرات الميزانية المؤسسية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (DP/FPA/2012/1)؛ وتنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2012/3)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وتنقيح النظام المالي والقواعد المالية (DP/FPA/2012/2). وأكد على أنه مع تبقي عامين على إنجاز الخطة الاستراتيجية وخطة تسيير الأعمال الحاليين، من المهم للغاية أن يتم بنجاح وضع الصندوق وولايته في سياق جدول الأعمال المستجد بشأن التنمية المستدامة خلال عملية التحضير لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠) والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد استعراض عام ٢٠١٤. وذكر أن هذين المؤتمرين يوفران فرصا فريدة لوضع أولويات صندوق السكان في موقع استراتيجي على جميع مستويات المنظمة. وأكد أن تعزيز المسألة ما زال يشكل أولويته المؤسسية رقم ١ بالنسبة للمنظمة. ووجه الشكر إلى

جميع الدول الأعضاء على ما قدمته من دعم (عُرض فيديو قصير من حملة الإجراءات المتعلقة بالعالم الذي يضم ٧ بلايين نسمة).

٤٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها للبيان المتعمق الذي أدلى به المدير التنفيذي وأشادت بما قام به صندوق السكان من جهود لدعم البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والنهج القائم على الحقوق الذي يتبعه الصندوق. وأشارت إلى أن ولاية الصندوق ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى التشديد على أهمية بيان النتائج الملموسة والكمية المحققة في مجال صحة الأم في البلدان المدعومة. وأكد عدد من الوفود أهمية ما يقدمه الصندوق من دعم لمجالات رئيسية من قبيل الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية؛ والسكان والتنمية؛ والمساواة بين الجنسين. وأعربت عن ترحيبها بتركيز الصندوق على الاهتمام باحتياجات الشباب. وأكدت الوفود على وجود حاجة مستمرة لخفض الوفيات النفاسية؛ ودعم تنظيم الأسرة؛ والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع. كما أشيد باستراتيجية الجيل الثاني بشأن الاستجابة الإنسانية. وجرى التنويه بالدور القيادي الذي يضطلع به الصندوق في تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية على مدى ما يقرب من أربعة عقود. كما أشيد بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز فعالية البرامج.

٥٠ - وأكدت وفود عديدة أن صندوق السكان ينبغي أن يركز عمله على أقل البلدان نمواً حيث تكون الاحتياجات أشد ما يمكن. وكان هناك تشديد على ضعف أقل البلدان نمواً وحاجتها إلى المعارف التقنية والموارد المالية. وأشادت عدة وفود بما يقوم به الصندوق لدعم الشراكات مع البلدان المتوسطة الدخل. وذكر بعض الوفود أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للبلدان التي تواجه تناقص عدد السكان. وأعرب عن الاهتمام بمعرفة المزيد بشأن الخطط الرامية إلى إنشاء مراكز للمعارف الاستراتيجية وسأل بعض الوفود عن الصورة التي يمكن أن تتخذها هذه المراكز في أوروبا الشرقية ووسط آسيا. وكان هناك تأكيد من عدد من الوفود على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشددت أيضاً على أن هذا التعاون ينبغي ألا يكون بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وحث بعض الوفود صندوق السكان على مواصلة التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالات من قبيل المساواة بين الجنسين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

٥١ - وأشادت وفود عديدة بصندوق السكان للنهج المفتوح والشامل الذي يتبعه في عرض الميزانية المؤسسية. وأشارت إلى أن النهج القائم على النتائج يتيح للجهات المانحة والدول الأعضاء الأخرى إمكانية تقييم الإيرادات والنفقات مقابل النتائج المتوخاة والمحققة. وذكرت

عدة وفود أنها تشاطر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما أعربت عنه من تقدير للتقدم الذي أحرزه الصندوق في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمبادرات ذات الصلة مثل تنقيح النظام المالي والقواعد المالية للصندوق. وفي حين أشاد أحد الوفود بصندوق السكان لقيامه بمواءمة التغييرات في النظام المالي والقواعد المالية مع تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، فإنه أعرب عن تقديره لعرض إجراء حوار متواصل بشأن بعض القضايا المطروحة.

٥٢ - وأعربت وفود عديدة عن ترحيبها بتخفيض التكاليف الإدارية وزيادة نسبة الأموال المتاحة لتنفيذ البرامج. وأشارت تلك الوفود إلى أن خفض التكاليف يعد خطوة هامة نحو زيادة الكفاءة، مضيفة أنه يمكن عن طريق استخدام الأماكن المشتركة والخدمات المشتركة تحقيق المزيد من الكفاءة والوفورات. ورحبت عدة وفود بتعزيز الدعم المقدم إلى المكاتب الميدانية الأمر الذي من شأنه بالتالي أن يؤدي إلى تحسين تنفيذ البرامج على الصعيد القطري. ورحبت الوفود بتعزيز الوجود الميداني وإنشاء مكتب إقليمي ثان في أفريقيا، ولا سيما بالنظر إلى عدد البرامج القائمة في المنطقة وتعقدتها. وطلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة العمل على خفض معدلات الشواغر.

٥٣ - وأعربت الوفود عن تطلعها إلى وضع ميزانية متكاملة واحدة في عام ٢٠١٤ وعن ترحيبها باعتماد الصندوق للشكل الجديد لتصنيف التكاليف على نحو ما اتفق عليه مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف. كما أعربت عن تطلعها إلى إجراء الاستعراض المشترك لمعدلات استرداد التكاليف مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف. وتساءل بعض الوفود عما إذا كان سيتم تخصيص أموال من الميزانية المؤسسية للسياسة الإنسانية، وأنشطة الدعم التقني، وأنشطة الدعم الرئيسية للمجموعات الفرعية. وطلبت تقديم تقارير أكثر تفصيلاً عن الأنشطة الإنسانية والنفقات المنصرفة من جميع مصادر التمويل.

٥٤ - وشددت الوفود على أهمية توفير ضمانات محلية وإجراء عمليات رصد بصفة منتظمة من جانب المقر لكفالة توفر ضوابط وموازن مالية وإدارية سليمة. وطلب من صندوق السكان أن يواصل إيلاء الاهتمام للحد من المخاطر وتعزيز الإشراف على الموارد، بما في ذلك رصد طريقة التنفيذ الوطني. وأعرب عن الأمل في أن يتم توزيع موارد برنامجية إضافية على البلدان الستة المسؤولة عن نصف الوفيات النفاسية على مستوى العالم. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للمعلومات التي قدمت بشأن التبرعات المقدمة إلى الصندوق من القطاع الخاص وعن ترحيبها بشراكات الصندوق مع مانحين غير تقليديين. وشجعت الصندوق على استطلاع خبرات مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى وممارستها الجيدة في مجال جمع الأموال.

٥٥ - وفي حين أعرب أحد الوفود عن تقديره للمعلومات المستكملة المقدمة بشأن خطة تسيير الأعمال، فإنه طلب تقديم معلومات مستكملة عن كل من التوصيات الـ ١٥ وأعرب عن أمله في أن يكون هناك المزيد من التأكيد على التخطيط القائم على الأدلة. وحث الوفد، في معرض إشارات التزام الصندوق بالشفافية والمساءلة، على الاستعانة باستشاريين مستقلين لإجراء الاستعراض التقييمي المقبل لكي تكون العملية غير منحازة. كما شجع الوفد على زيادة الشفافية فيما يتعلق بميزانية البرامج العالمية والإقليمية. وأضاف الوفد أنه ينبغي أن تكون وظيفة التقييم مستقلة عن الوحدات التي تنفذ البرامج للمحافظة على حياد أعمال التقييم ومصداقيتها.

٥٦ - وشجعت عدة وفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة المشاركة على نحو كامل في الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠ المقبل وأشارت إلى أن القضايا الديموغرافية ينبغي أن يكون لها مكان في وثيقة مؤتمر ريو + ٢٠. وشددت تلك الوفود على أن القضايا الاجتماعية مثل السكان والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، تعتبر عناصر مهمة للتنمية المستدامة التي هي مفهوم محوره الناس.

٥٧ - ووجه المدير التنفيذي الشكر للوفود لما أبدته من تعليقات مشجعة ودعمها لولاية صندوق السكان. وشدد على أن تركيز الصندوق استراتيجيا على الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، مبعثه الاحتياجات القطرية، وأن التركيز على كفالة تمكين النساء والفتيات يشكل أمرا محوريا فيه. وأكد على التزام الصندوق بتلبية احتياجات الشباب. وأشار إلى أن الوفود سلطت الضوء على إدماج المفاهيم الاجتماعية والديموغرافية في خطة التنمية المستدامة في مؤتمر ريو + ٢٠ وما بعده. وذكر أن سبيل المضي قدما يتمثل في إدماج الديناميات السكانية بأسلوب كلي في وثيقة مؤتمر ريو + ٢٠. وأعرب أن ارتياحه لما أبداه المجلس التنفيذي من تعليقات فيما يتعلق بتعاون الصندوق مع القطاع الخاص. كما أعرب عن تقديره لما أبدى من تعليقات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأكد للمجلس أن الصندوق يستجيب لكل من النمو السكاني في أقل البلدان نموا والانخفاض السكاني في بلدان أخرى. وأكد أن مسائل الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية يتشاطر فيها العالم بأسره. وفي الواقع، فإن الصندوق يستجيب لمختلف جوانب الديناميات السكانية، بما في ذلك الشيخوخة والهجرة. كما يواصل الصندوق عمله بشأن منع العنف القائم على أساس جنساني. ولاحظ أن المجلس أشاد بالصندوق لاتخاذ موقفا طليعا بشأن عملية توحيد الأداء. وفيما يتعلق بمواصلة التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أشار إلى أنه قام مؤخرا، هو والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتوجيه رسالة إلى

جميع المكاتب الميدانية التابعة لهما بشأن التعاون بين المنظمتين والمجالات التي ستكون كل منظمة مسؤولة عنها.

٥٨ - وأعرب المدير التنفيذي عن تقديره لإعراب أعضاء المجلس التنفيذي عن سرورهم لأن الميزانية الموسسية للصندوق تعكس خفض التكاليف الإدارية وزيادة الموارد المتاحة لتنفيذ البرامج. وشدد المدير التنفيذي على أن الصندوق ملتزم بتحقيق وتسجيل نتائج قوية. وأكد للمجلس أن الصندوق سيستخدم موارده بكفاءة وسيقوم بفعالية لحشد مزيد من الدعم من المانحين التقليديين وغير التقليديين. وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي والإقليمي، أشار إلى أن الصندوق يتصدى بالفعل لمختلف القضايا التي أثرت في مراجعة الحسابات ويقوم بتنسيق البرنامج لبيان نتائج الاستثمارات. وذكر أن الصندوق يعمل على نحو وثيق مع البرنامج الإنمائي واليونسيف بشأن اتباع نهج منسق في إعداد الميزانية المتكاملة. وسيواصل الصندوق أيضا الحوار مع المجلس ومع البرنامج الإنمائي واليونسيف فيما يتعلق باسترداد التكاليف.

٥٩ - وذكر المدير التنفيذي أن عملية استقدام مدير شعبة الموارد البشرية قد أُنجزت وأن المدير الجديد سيعجل تنفيذ خطة الموارد البشرية، بما في ذلك ملء الشواغر. وأشار المدير التنفيذي إلى أنه بغية معالجة المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات أنشأ لجنة لمراجعة الحسابات برئاسته تجتمع كل شهر. كما استعان الصندوق بشركة عالمية لمراجعة الحسابات للمساعدة في مراجعة حسابات التنفيذ الوطني. ووضع برنامج تدريبي بشأن التنفيذ الوطني. وذكر أن الصندوق ملتزم بالتنفيذ الوطني وبمساعدة البلدان على تعزيز إدارة البرامج بفعالية. وفيما يتعلق بالتقييم وضرورة كفالة استقلاليته، أشار إلى أن شعبة خدمات الرقابة هي وحدة التقييم الخاصة بالصندوق وهي شديدة الحرص على العمل باستقلالية. وذكر أن الشعبة تم تعزيزها استجابة لطلب المجلس التنفيذي. وعلاوة على ذلك، شرع الصندوق، على نحو ما أوصى به المجلس، في عملية لإجراء استعراض مستقل لسياسة التقييم. وفي ختام بيانه أكد المدير التنفيذي للوفود أن الصندوق سيواصل مشاركته بصورة منفتحة وشفافة في أعمال المجلس.

٦٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠١٢: تقديرات الميزانية الموسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛ والمقرر ٤/٢٠١٢: تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

سادسا - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

٦١ - قام المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعرض الخطة الداخلية لتسيير الأعمال للاستجابة للتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة

الداخليتين في عام ٢٠١٠ (DP/FPA/2011/5) وكفالة قيام الصندوق بإنجاز خطته الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية ومسؤولية كاملة. وفي معرض تأكيده على أن المساءلة تشكل أولويته المؤسسية الأولى فيما يتعلق بالصندوق، أشار إلى أن المنظمة تحرز تقدما طيبا في زيادة الشفافية ومعالجة توصيات مراجعة الحسابات. وعرض بالتفصيل مجالات الأولوية السبعة لخطة تسيير الأعمال وأشار إلى أن استراتيجية الاتصالات على نطاق الصندوق سيتم تنفيذها لزيادة التعاون بين مقر الصندوق والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وعلاوة على ذلك، عرض بالتفصيل الخطوات الرئيسية التي اتخذت بالفعل للمضي بالمنظمة قدما، بما في ذلك زيادة تركيز الخطة الاستراتيجية؛ وإنشاء لجنة لرصد أعمال مراجعة الحسابات؛ وتنقيح رسالة التفاهم الموقعة مع الشركاء المنفذين؛ وتنقيح اختصاصات عملية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني؛ والتنسيق بين الإدارة والعمليات؛ وجعل المنظمة ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦٢ - وأشار نائب مدير شعبة خدمات الرقابة إلى أن التوصيات الـ ١٥ التي أصدرتها الشعبة قد أخذت بعين الاعتبار في إعادة تحديد أولويات الصندوق وفي وضع خطة تسيير الأعمال المتعلقة بتفعيل تلك الأولويات. وقد اتخذت بعض الإجراءات في هذا الصدد وما زال يلزم اتخاذ عدة إجراءات أخرى. وستكون الشعبة في وضع يسمح لها بالتصديق على خطة تسيير الأعمال خلال فترة الـ ١٢ إلى ٢٤ شهرا المقبلة. وأبلغ نائب المدير المجلس التنفيذي بأن هناك قائمة بجميع التقارير التي أصدرتها الشعبة متاحة على موقعها الشبكي ويمكن الوصول إليها وفقا لمقررات المجلس التنفيذي وتوجيهاته. وفضلا عن ذلك، فإن إمكانية مشاهدة التقارير إلكترونيا عن بُعد تعمل في الوقت الحالي.

٦٣ - وفيما يتعلق بخطة تسيير الأعمال، سأل أحد الوفود عن الإطار الزمني، وترتيب الأولويات، والأهداف، فيما يتعلق بمتابعة التوصيات الواردة في تقرير شعبة خدمات الرقابة بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين. واستفسر أحد الوفود عن التغييرات في التسلسل الإداري وآثارها على الخريطة التنظيمية للصندوق. وفي حين أعرب أحد الوفود عن ارتياحه لأن المساءلة تشكل أولوية عليا في الصندوق، فإنه تساءل عما إذا كان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كان لها أثر مباشر على تنفيذ خطة تسيير الأعمال. واستفسر الوفد ذاته عن مواعيد أعمال شعبة خدمات الرقابة مع خطة تسيير الأعمال كما استفسر عن وضع التحقيقات في حالات الاحتيال وعن القضايا التي يجري متابعتها.

٦٤ - ووجه المدير التنفيذي الشكر إلى الوفود لما أبدته من تعليقات وأشار إلى أن عملية خطة تسيير الأعمال قد عرضت في وقت سابق على أعضاء المجلس التنفيذي في اجتماع غير

رسمي وهي متاحة أيضا على الموقع الشبكي. وذكر أن المجلس سيحصل على معلومات مستكملة بشأن تنفيذ خطة تسيير الأعمال. وأشار إلى أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد بدأ تطبيقها تدريجيا وهي مكتملة لخطة تسيير الأعمال. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس مراجعي الحسابات ذكر أن الصندوق جاهز لتطبيق تلك المعايير. وفيما يتعلق بالخريطة التنظيمية للصندوق، أشار إلى أن وحدات نظم معلومات المشتريات والإدارة ستقدم الآن تقاريرها إلى نائب المدير التنفيذي (الإدارة)، بدلا من شعبة الخدمات الإدارية. كما أن الوحدة القانونية سترفع تقاريرها إلى مكتب المدير التنفيذي، بدلا من شعبة الموارد البشرية، وذلك لتجنب أي تضارب ممكن في المصالح في التحقيقات. وأعلن تعيين المدير الجديد لشعبة خدمات الرقابة والمدير الجديد لشعبة الموارد البشرية.

٦٥ - وأشارت نائبة مدير شعبة خدمات الرقابة إلى أن خطة تسيير الأعمال تراعى في عمليات مراجعة الحسابات التي تجريها الشعبة، وذلك استنادا إلى نموذج المخاطر. وعلاوة على ذلك، فإن التوصيات الـ ١٥ جميعها التي أصدرتها شعبة خدمات الرقابة في تقريرها السابق (DP/FPA/2011/5) قد أخذت في الاعتبار في خطة تسيير الأعمال. وفيما يتعلق بالاستفسار بشأن التحقيقات في حالات الاحتيال، أشارت إلى أنه يجري تنفيذ نظام الكتروني للكشف عن حالات الاحتيال أو الاحتيال المحتمل. وعلاوة على ذلك، فإن تقرير شعبة خدمات الرقابة الذي سيقدّم في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢ سيتضمن مزيدا من المعلومات في هذا الصدد.

سابعاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦٦ - وفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، على البرامج القطرية الـ ١٧ التالية، التي نوقشت في وقت سابق في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١: تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والرأس الأخضر، وغامبيا، وملاوي، وموزامبيق من المنطقة الأفريقيه؛ والجزائر واليمن من الدول العربية؛ وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وتايلند، وفيت نام، وميانمار، من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والبرازيل، وبنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه وفقا للمقرر ٤٠/٢٠١١، وافق المجلس، بصفة استثنائية، على وثيقة البرنامج القطري لجنوب السودان. وكما هو مطلوب في المقرر ٤٠/٢٠١١، ناقش المجلس مشروع وثيقة البرنامج القطري في مشاوره غير رسمية قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢.

٦٧ - وأشادت وفود عديدة بسرعة عرض البرنامج القطري لجنوب السودان وحسن توقيته وحثت على تقوية التعاون بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة في إجراء تحليل شامل لعملية الانتقال. وأكدت تلك الوفود على أهمية إجراء تقييمات مستقلة؛ وجمع الدروس المستفادة واستخدامها؛ واختيار الأولويات بعناية؛ وتحسين إدارة المشاريع والإبلاغ عنها؛ وتجنب العمليات الموازية؛ والتخطيط بصفة منتظمة لحالات الطوارئ؛ ومواصلة المساعدات الغوثية والإنسانية؛ ومراعاة اتباع نهج متكامل فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين، والسكان والتنمية. كما جرى التشديد على أهمية الأخذ بزمام الأمور على الصعيد الوطني وتنمية القدرات الوطنية. وشجعت الوفود الصندوق ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى على استخدام المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالمشاركة والمنبثقة عن المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة.

٦٨ - وفي معرض التشديد على التحديات الهائلة التي تواجه جنوب السودان، أشار أحد الوفود إلى أن البلد به أعلى معدل للوفيات النفاسية في العالم وبعض أدنى المؤشرات الصحية. وأشاد الوفد بالبرنامج لكونه متسقاً مع الأولويات الوطنية فضلاً عن الأولويات المحددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك في المجالات المهمة المتمثلة في العنف القائم على أساس جنساني والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وشدد الوفد على المسائل التالية باعتبارها مهمة لتنفيذ البرامج: متابعة الأولويات المشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ وتكثيف حلول تنسم بالمرونة لكي تلائم الظروف المحلية؛ وتعزيز المكتب القطري؛ وتلبية الحاجة إلى إنشاء بيانات مرجعية لرصد التقدم المحرز والإبلاغ عن النتائج. كما شدد على ضرورة إنشاء تعاون جيد في إطار مجموعة العمل الإنساني وضرورة التأكيد على تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها في تخطيط البرامج وتنفيذها.

٦٩ - ووجهت وفود الجزائر وفيت نام وميانمار الشكر للمجلس التنفيذي لموافقته على البرنامج القطري لكل منها. وأعربت عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الصندوق والشركاء الآخرون وعن ارتياحهم لكون البرامج تعكس الخطط والأولويات الوطنية.

٧٠ - وأعرب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، التابع للصندوق، عن امتنانه للوفود لما أبدته من تعليقات وأشار إلى أن تنسيق أعمال الأمم المتحدة في جنوب السودان يمضي على قدم وساق. وذكر أن التصدي للعنف القائم على أساس جنساني يشكل جانباً مهماً من البرنامج الذي يدعمه الصندوق في جنوب السودان. وذكر أنه يسلم بأن المؤشرات الصحية في جنوب السودان تعد من أدنى المؤشرات في العالم، وشدد على ضرورة أن توجه جميع

الوكالات اهتمامها لمعالجة تلك المسائل. وأعرب عن اتفاقه على أنه يلزم تحديد الأولويات، بالنظر إلى التحديات الكثيرة التي تواجه البلد. وأكد للمجلس التنفيذي أنه سيتم اتخاذ إجراءات لمعالجة القضايا التي شدد عليها أعضاء المجلس، بما في ذلك المسائل المتعلقة بنقص المعلومات بشأن تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها، والبيانات المرجعية، والتقييم المستقل.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثامنا – البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي، والمسائل المالية والميزانية والإدارية

٧١ - قام المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعرض تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2012/1)، بما في ذلك المرفقان ١ و ٢، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2012/2). وأشار إلى أن التنقيحات تعد ضرورية لكفالة امتثال المكتب للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧٢ - ولخص المدير التنفيذي، في بيانه، منجزات المكتب في عام ٢٠١١، والأنشطة الجارية، وخطط المستقبل. وأعرب عن تطلعه إلى العمل على نحو وثيق مع أعضاء المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠١٢، الذي سيكون عاما مهما بالنسبة للمنظمة.

٧٣ - وبالنظر إلى عام ٢٠١١، أشار إلى أن المكتب ما فتى يعمل بنشاط على أرض الواقع لمساعدة الشركاء على تنفيذ أكثر من ١٠٠٠ مشروع في مجالات تطوير الهياكل الأساسية، وإزالة الألغام، وإدارة المراكز الصحية، والتعافي من آثار الزلازل، وتوفير أماكن للإيواء لضحايا الفيضانات، ودعم إجراء انتخابات نزيهة في كثير من البلدان.

٧٤ - وأشار إلى أن نجاح تلك التدخلات يرجع إلى حد كبير إلى المستوى العالمي لخدمات الإدارة التي يقدمها مكتب خدمات المشاريع والمشهود لها بالنوعية العالية والسرعة وفعالية التكاليف. وأبرز في ذلك الصدد حصول المكتب في عام ٢٠١١ على شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (معياري الأيزو ٩٠٠١) وشهادة المعهد المعتمد لترتيبات الشراء والإمداد فيما يتعلق بسياسات وإجراءات المشتريات التي يتبعها. وذكر أن المكتب بصدد إطلاق مبادرة جديدة للحصول على شهادة الأيزو ١٤٠٠١ لتنظيم إدارته البيئية، التي تلزم المكتب بمعايير صارمة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية والمشتريات. وبغية الوصول إلى ذلك الهدف سيركز المكتب على الإصلاح الإداري، وتغيير أسلوب الإدارة والتعلم على الصعيدين الفردي والمؤسسي.

٧٥ - وكما أشير إليه في دورة المجلس التنفيذي السابقة، كان إنجاز المكتب في عام ٢٠١١ من الناحية المالية أدنى من المستويات القياسية التي حققها في عام ٢٠١٠. وأشار المدير التنفيذي إلى أن التغيير يرجع بالدرجة الأولى إلى تباين مستويات الشراء السنوية في البلدان المتوسطة الدخل، اثنان منها على وجه الخصوص. بيد أنه أشار إلى أن إنجاز المكتب في أقل البلدان نمواً والبلدان المنكوبة بالصراعات والكوارث كان مستقراً إلى حد كبير بل وتحسن في بعض الحالات.

٧٦ - وذكر أن المكتب، بعد التزامه بالمبادرة الدولية لشفافية المعونة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصبح أول هيئة تابعة للأمم المتحدة تقوم بنشر تفاصيل ما تظطلع به من أنشطة على النموذج الذي وضعته المبادرة الدولية السالفة الذكر. وأشار إلى أن المكتب قد كشف بالفعل المعلومات المتعلقة بنحو ١٥٠ مشروعاً، بما في ذلك تفاصيل عن إنفاق ما يقرب من ٤ ملايين دولار. وأكد أن المكتب سيواصل تعزيز الشفافية عن طريق ترميز مشاريعه جغرافياً، ونشر وثائق ونواتج المشاريع، وذلك مع تزويد المستعملين بالأدوات اللازمة لفهم البيانات واستخدامها. كما أنه بصدد وضع نماذج قياسية للإبلاغ فيما يتعلق بمجالات ولايته الرئيسية وهي المشتريات، وإدارة العقود، وتطوير الهياكل الأساسية.

٧٧ - وفيما يتعلق بخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، ذكر المدير التنفيذي أن المكتب بصدد إجراء استعراض لمنتصف المدة لإدماج الدروس المستفادة من السنتين السابقتين وبما يعكس مقررات المجلس التنفيذي، وقرارات الجمعية العامة، وآراء الشركاء، وتغير السياسات والمناخ الاقتصادي. وأشار إلى أن المكتب سيستخدم استعراض منتصف المدة للتواصل مع الشركاء - عن طريق منبر للحوار أنشئ مؤخراً ومقابلات شخصية مباشرة - لتحديد كيفية رؤيتهم لقيمتهم المضافة.

٧٨ - وذكر المدير التنفيذي أن المكتب على استعداد للدخول في حوار مع أكبر عدد ممكن من أعضاء المجلس التنفيذي لتخطيط مساره على مدى السنتين المقبلتين من خلال استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ووضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧٩ - وأشادت الوفود بالمدير التنفيذي لدوره القيادي وأعربت عن ترحيبها بتنقيحات النظام المالي والقواعد المالية، وأشارت بوجه خاص إلى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد ساعدت المكتب على تحسين عملية إدارة المساءلة عن الموارد وقابليتها للمقارنة. ووجهت الشكر إلى المكتب لقيامه بصفة منتظمة بتقديم معلومات مستكملة بصورة غير رسمية بشأن التقدم المحرز وشجعتة على مواصلة تنفيذ اقتراحات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٨٠ - وأبرز أحد الوفود الدور المهم لمكتب خدمات المشاريع في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة، بالنظر إلى ما يقدمه من مساعدات مخصصة إلى البلدان في أعقاب وقوع الكوارث الطبيعية لإعادة بناء الهياكل الأساسية التي أصابها الضرر. وشجّع المكتب على التوسع في تقديم تلك الخدمات حيث أنها تتسم بأهمية خاصة في سياق تعزيز التنمية المستدامة. وطلب وفد آخر أن يستأنف المكتب الإحالة إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بالقاعدة المالية المتعلقة بالمبالغ المدفوعة على سبيل الهبة. وطلب إلى المكتب أن يوائم تماما بين القواعد المالية والنظام المالي من ناحية، وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية من الناحية الأخرى.

٨١ - وأشاد وفد آخر بمكتب خدمات المشاريع لقيامه بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالتزامن مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وحث المكتب على مواصلة جهوده للوفاء بأهدافه الأربعة الرفيعة المستوى المتعلقة بالمساهمة بشأن بناء السلام والتدخلات الإنسانية وشجعه على العمل مع شركاء منظومة الأمم المتحدة الآخرين لتحديد التدابير والنظم المستخدمة لقياس مساهمته في زيادة فعالية التنمية.

٨٢ - وقام المدير التنفيذي، بعد أن وجه الشكر للوفود لما أبدته من تعليقات، بإبراز أن المنظمة أنشأت نظاما للنتائج والإبلاغ لتحديد النواتج والمؤشرات التي تتبع الأهداف الأربعة الرفيعة المستوى. وكرر التأكيد على أن المكتب هو منظمة تعمل وفقا للطلب ولا تقبل إلا المشاريع التي تتفق مع الأهداف الأربعة الرفيعة المستوى. واحتتم بيانه بأن وجه الشكر إلى الوفود لإعراجها عن الثقة في إدارته للمنظمة.

٨٣ - وقام نائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع، بدوره، بالرد على استفسار فني بشأن طلب المكتب للحصول على موافقة المجلس التنفيذي على المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة. وشرح أنه توجد حالات في سياق الأمم المتحدة يمكن فيها للمدير التنفيذي، بالرغم من عدم وجود عقد ملزم قانونا، أن يأذن بدفع مبلغ على أساس أخلاقي محض. وذكر أن الكوارث الطبيعية والهجمات الإرهابية تمثل الحالات المعتادة التي يتم فيها دفع مبالغ على سبيل الهبة. بيد أنه أشار إلى أن المكتب لم يدفع أي مبلغ على سبيل الهبة خلال السنوات الست السابقة وتوخى في واقع الأمر تقليل استخدامها إلى الحد الأدنى. ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى أن القرارات المتعلقة بدفع مبالغ من ذلك القبيل يلزم اتخاذها على سبيل الاستعجال، فإنه من غير العملي أن تلتزم موافقة المجلس.

٨٤ - وفيما يتعلق باحتياطي النمو والابتكار، أشار إلى أن مصطلح 'احتياطي' يعتبر مضللا. فبالرغم من أن مكتب خدمات المشاريع يعد 'صندوقا' من الوجهة التقنية، فإنه ملزم

بتعديل المصطلح للتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأكد لأعضاء المجلس التنفيذي بأن المكتب لا يسعى إلى إنشاء احتياطي جديد علاوة على الاحتياطي التشغيلي بل إلى الاستفادة من الاحتياطي الحالي. وشرح بأنه في ظل الزيادة في الاحتياطي التشغيلي الفعلي، قد تكون هناك حالات يلزم فيها أن يقوم المكتب بالاستثمار في أنشطة النمو والابتكار.

٨٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠١٢: تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٨٦ - قام المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعرض تقرير الصندوق بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2012/5). وقامت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعرض تقرير البرنامج عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (DP/2012/4). وقام نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعرض تقرير المكتب عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (DP/OPS/2012/3).

٨٧ - وأشادت عدة وفود، في بيان مشترك، بالبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع لتقاريرها الحافلة بالمعلومات ولقيامها بتنفيذ عدد كبير من توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وأعربت عن ثقتها في أن المنظمات ستقوم بتنفيذ التوصيات المتبقية. وشددت الوفود على أهمية متابعة التوصيات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي قالت إن من شأنها أن تعطي صورة مُرضية عن الوضع المالي للمنظمات.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٨ - أشارت الوفود مع التقدير إلى التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بمتابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات والجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء آراء مراجعة الحسابات المشفوعة بتحفظات عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأشارت بصفة خاصة إلى أن التوصيات الـ ١٣ جميعها المتصلة بالتنفيذ الوطني قد تم تنفيذها بحلول آب/أغسطس ٢٠١١. وأعربت عن ترحيبها بتقديم تقارير مراجعة حسابات التنفيذ الوطني في المواعيد المقررة. وبالإشارة إلى أن ذلك يرجع إلى الاستعانة بشركة خارجية لمراجعة الحسابات، طلبت الوفود أن تعرف كيف يعترم الصندوق الاحتفاظ بذلك الزخم في المستقبل، بما في ذلك ما يتعلق

بتحسين قدرات ومعارف الموظفين. وطلبت الوفود من الصندوق أن يبقى المجلس التنفيذي على علم بما يستجد في الأمر أثناء معالجته للأسباب الكامنة من خلال التقارير السنوية لشعبة خدمات الرقابة. كما طلبت أن يُبقى المجلس على علم بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المتعلقة بتعزيز المساءلة والإدارة، والتقدم المحرز بشأن تعميم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذها. وأشادت الوفود بالصندوق لوضوح التقرير وشفافيته، بما في ذلك تجميع التوصيات حول فئات المخاطر. وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه لأن يلاحظ أن الاستجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات تشكل أولوية عليا على أعلى المستويات في الصندوق وأن المنظمة استجابت لعدد أكبر من التوصيات عن ذي قبل. وأشاد الوفد بالاتجاه الإيجابي العام للتقرير. واستفسر الوفد عن نوع التدريب الذي يُقدم إلى الموظفين بشأن إدارة مراجعة حسابات التنفيذ الوطني. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يجري تنفيذها وستؤدي إلى تعزيز تنفيذ البرامج.

٨٩ - ووجه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الشكر للوفود على ما أبدته من تعليقات. وأوضح أن الترتيب المتخذ مع الشركة العالمية لمراجعة الحسابات يهدف إلى كفاءة بناء قدرات كل من موظفي الصندوق والشركاء المنفذين التابعين للصندوق على أرض الواقع، مما في ذلك ما يتعلق بالامتثال للعمليات والسياسات والإجراءات والأطر الزمنية. وأشار إلى أن الكثير من المشاكل التي حدثت في الماضي كانت نتيجة عدم كفاية الوثائق والافتقار إلى حسن التوقيت. وأكد على أنه عندما بدأ فترة ولايته بوصفه المدير التنفيذي للصندوق، كان ثمة اتفاق في المنظمة على أنه إذا لم يمثل الشركاء المنفذون لإطار المساءلة بالصندوق فإن الصندوق لن يتعامل معهم. وذكر أنه تم الارتباط بالشركة العالمية لمراجعة الحسابات لمدة ثلاث سنوات، بالنظر إلى تباين مستويات التنمية لدى الشركاء المنفذين التابعين للصندوق. وفي معرض إشارته إلى أن الصندوق قام بتنقيح مذكرة التفاهم مع الشركاء المنفذين، ذكر أن إطار الحوكمة الأقوى يؤكد الرسالة المتعلقة بالمساءلة التي نقلت إلى الشركاء المنفذين. وعلاوة على ذلك، فإن المكاتب القطرية التابعة للصندوق طُلب إليها إجراء استعراض وتحليل منهجيين لتقييم قدرة الشركاء المنفذين على العمل وكان ثمة تأكيد على أن المهم هو نوعية العمل على أرض الواقع وليس عدد الشركاء المنفذين. وأشار إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فذكر أن الصندوق يمثل لتلك المعايير اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وأن البيان المالي للصندوق الذي يصدر في عام ٢٠١٢ سيكون وفقاً لتلك المعايير. وشدد على أن الصندوق ملتزم بالاستجابة بجدية لأية توصيات متبقية بشأن مراجعة الحسابات. وذكر أن بعضها لم يحسم أمرها بعد إما بسبب تعقدها أو لأنها تتجاوز اختصاص الصندوق ويستلزم تنفيذها مشاركة وكالات شقيقة للأمم المتحدة. وأكد

للمجلس التنفيذي أن جميع قضايا مراجعة الحسابات تجري معالجتها وأنه قد تولد زخم في الصندوق لاتباع نهج استباقي (لا رد فعلي) لمنع للحيلولة دون حدوث مزيد من المشاكل فيما يتعلق بمراجعة الحسابات.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٩٠ - أعربت عدة وفود عن ارتياحها إزاء التحسينات التي أجراها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بإدارة توصيات مراجعة الحسابات وأشادت بنظام التعقب الذي يتبعه البرنامج الإنمائي والذي أقر بأنه يُعد من أفضل الممارسات. وأعربت تلك الوفود عن تقديرها لما أحرزته البرنامج الإنمائي من تقدم في تنفيذ الأولويات العشر العليا لمراجعة الحسابات، وإن كانت قد لاحظت أنه ما زال من المتعين الاضطلاع بمزيد من العمل لمتابعة أولوية مراجعة الحسابات رقم ٢ بشأن تصميم البرامج ورصدها وتقييمها. وفي ذلك الصدد، طلبت توفير مزيد من المعلومات بشأن الأسلوب الذي سيتبعه البرنامج الإنمائي لتقييم أثر التحسينات على نوعية أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والبرامج القطرية، وخطط العمل المتكاملة. وإذا لاحظت تلك الوفود التقدم المحرز بشأن أولوية مراجعة الحسابات رقم ٣ المتعلقة بإدارة المشتريات، طلبت توفير معلومات مستكملة بشأن أثر التحسينات على القدرة على إجراء التحقيقات والإبلاغ عن مكافحة الاحتيال في تقرير مراجعة الحسابات السنوي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢.

٩١ - وأعربت الوفود عن رغبتها في أن تعرف المزيد عن حالة القضايا العالقة، وتحديدًا عما إذا كان سيتم معالجتها بحلول الموعد النهائي وهو آذار/مارس ٢٠١٢. وفي ذلك الصدد، طلبت توفير مزيد من المعلومات بشأن المسألة العالقة لحالة تنفيذ التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فضلًا عن السبب في أنه قد لا يكون بإمكان البرنامج الإنمائي استرداد جميع المبالغ المستحقة، وهي نتيجة تم التوصل إليها بعد استعراض الأرصدة القديمة. وأشادت الوفود بالبرنامج الإنمائي لقيامه بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واستثماره في تدريب الموظفين، فأعربت عن تطلعها للحصول على حزمة المعلومات الخارجية بشأن تلك المعايير. وفي الختام، شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على أن ينظر في إدراج إشارة صريحة إلى توصية مجلس مراجعي الحسابات في قائمة الأولويات العليا العشر في المستقبل.

٩٢ - وبعد أن وجهت المديرية المعاونة للبرنامج الإنمائي الشكر للوفود على ما أبدته من تعليقات، أوضحت أن قائمة الأولويات العليا العشر تستند إلى عمليات التقييم الذاتي. وأوضحت كذلك أن السبب في أن البرنامج الإنمائي لم يصنف نفسه في مستوى أعلى يرجع بالدرجة الأولى إلى أن البرنامج الإنمائي يسعى إلى رفع مستوى التوقعات فيما يتعلق بأدائه

بوصفه منظمة تعمل في مجالي الاهتمام كليهما. وقال إن الأدلة تشير بوضوح إلى أن البرنامج الإنمائي قد اتخذ إجراءات؛ بيد أنه بالنظر إلى عدم توفر نتائج بشأن الأثر على المدى الطويل، فإن المنظمة لا يمكنها أن تقول بيقين أن إجراءاتها قد أحدثت تغييرا على مستوى التنفيذ. وأضافت أن تلك التصنيفات سيجري استعراضها عندما ينتهي مجلس مراجعي الحسابات من وضع تقريره النهائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٩٣ - وفيما يتعلق بإدارة البرامج والمشاريع، أكدت المديرية المعاونة للبرنامج أن تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي وأدائه فيما يتعلق بالإدارة من أجل تحقيق نتائج في مجال التنمية هو عملية طويلة الأمد تتطلب اهتماما مستمرا من جانب الإدارة. وفيما يتعلق بتصميم البرامج ورصدها وتقييمها، شددت على أن البرنامج الإنمائي مصمم، على الصعيد القطري، واستنادا إلى عمليات تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات، على طي صفحة الماضي والاستفادة من مزاياه النسبية في الاستجابة للاحتياجات القطرية. وبهذه الطريقة، سينسحب من مجالات النتائج حيث لا يتمتع بمزية نسبية، متيحا بذلك للبرنامج الإنمائي إمكانية التركيز استراتيجيا على التغيير الجذري، الذي تتألف فيه المعايير الثلاثة للمشاركة البرنامجية من إمكانية التوسع، والتكرار، وتوجيه السياسات. ويعني ذلك التحول الثقافي أنه حتى إذا كان هناك مشروع على المستوى القطري مهم للبلد، فإن البرنامج الإنمائي لن يضطلع إلا بدور داعم للشركاء الآخرين مع قيامه في الوقت ذاته بتركيز جهوده على المجالات التي يتمتع فيها بمزية نسبية واضحة. وفي ضوء ذلك، يقوم البرنامج الإنمائي بتشجيع مكاتبه القطرية على استخدام نظام أطلس لإدارة البرامج. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي بصدده وضع آلية أقوى لمراقبة نوعية البرامج والمشاريع. وفي ذلك الصدد، قالت إن النظم المتبعة حاليا في البرنامج الإنمائي لمراقبة النوعية معقدة ويجري استحداث عمليات أبسط.

٩٤ - وبالنظر إلى التدابير المختلفة التي أشارت إليها المديرية المعاونة للبرنامج في بيانها وفي التقرير، فإن البرنامج الإنمائي على ثقة من أنه مع مرور الوقت سيؤدي تنفيذ تلك التدابير مع مواصلة التركيز على بناء المهارات وإعادة تصميم النظم إلى تحسين نوعية تصميم المشاريع والبرامج ورصدها وتقييمها.

٩٥ - وأوضحت المديرية المعاونة للبرنامج أنه قد أحرز تقدم كبير بما يتماشى مع خريطة طريق مشتريات البرنامج الإنمائي التي وافق عليها فريق الأداء المؤسسي والتي تهدف إلى تغيير كيفية معالجة البرنامج الإنمائي للمشتريات. وأبرزت على سبيل المثال أن المنظمة قد اتبعت في السابق أسلوب 'تهج واحد يناسب الجميع' تجاه تفويض السلطة، مع السماح ببعض الاستثناءات حسب الحاجة. إلا أن البرنامج الإنمائي بدأ حاليا في السير في اتجاه مختلف، يبدأ

بتقييم وتصنيف القدرات على المستوى التنفيذي على أرض الواقع، على ألا يتم تحديد مستوى سلطة الشراء إلا في وقت لاحق. وبهذه الطريقة، استطاع البرنامج الإنمائي أن يحرز تقدماً في إدارة المخاطر وإنشاء حوافز للموظفين للحصول على ما يلزم من تدريب وخبرة لمنحهم مستويات أعلى من سلطة الشراء. فالبرنامج الإنمائي يركز اهتمامه بالفعل على ما هو أبعد من احتواء المخاطر إلى إدارة المخاطر.

٩٦ - وعلقت قائلة إن البرنامج الإنمائي يعلق أهمية متزايدة على قدرة المكاتب وأدائها (بما في ذلك عدد ممارسي عمليات الشراء المعتمدين) عند منح مستويات أعلى من سلطة الموافقة على المشتريات. ويعتزم البرنامج الإنمائي إدماج عمليات تخطيط البرامج والمشاريع والمشتريات من أجل تحقيق مزيد من فعالية التكاليف والوفورات مع عدم فرض أعباء إضافية على المكاتب القطرية.

٩٧ - وفي ختام بيانهما، أبرزت أن نوعية التنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يستفيدان من التركيز على إنشاء آليات أقوى لمراقبة نوعية البرامج. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي قام من جانبه بوضع إطار للنتائج استناداً إلى نموذج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يُبرز مساهمة البرنامج الإنمائي في النتائج المحققة على مستوى ذلك الإطار.

٩٨ - وتكلم نائب مساعد مديرة البرنامج الإنمائي، مكتب الشؤون الإدارية، عن تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، فقال إن إجمالي الالتزامات استناداً إلى أحدث تقييم فعلي يبلغ ٤٦٣ مليون دولار. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي دفع بالفعل على مدى فترة ١١ أو ١٢ سنة مبلغ ٤٢٩ مليون دولار تاركاً رصيداً قدره ٤٣ مليون دولار، يقوم البرنامج الإنمائي من أجله بوضع خطة للتمويل ستكون جاهزة بمجرد حصوله على نتائج أحدث تقييم فعلي في وقت لاحق من ذلك الشهر. وستتيح تلك الخطة للبرنامج الإنمائي إمكانية كفالة تمويل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تمويلًا تاماً.

٩٩ - وفيما يتعلق بتوصيات مراجعة الحسابات المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي يبلغ عددها خمس توصيات، أشار فيما يتعلق بالتوصية الأولى إلى أنه في نهاية عام ٢٠١٢، وبعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سيكون البرنامج الإنمائي قد انتهى تماماً من تحصيل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وفيما يتعلق بالتوصية الثانية، التمويل، كرر التأكيد على ما ذكره بشأن خطة البرنامج الإنمائي لتمويل ما تبقى من الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وفيما يتعلق بالتوصية الثالثة، الكشف عن الالتزامات المتعلقة بالإجازات وغيرها من الالتزامات، قال إن البرنامج

الإئمائي بصدد وضع خطة للتمويل ستوضع في صيغتها النهائية بعد الاعتماد الكامل للمعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي ذلك الصدد، أشار إلى أنه سيتم الكشف عن الالتزام بكامله في بيان الميزانية اعتباراً من عام ٢٠١٢ فصاعداً. وفيما يتعلق بالدخول في بعض الاستثمارات لتغطية الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أكد مجدداً أن البرنامج الإئمائي قد خصص بالفعل مبلغاً كبيراً من المال لذلك الغرض.

١٠٠ - وفيما يتعلق بالسبب في عدم قدرة البرنامج الإئمائي على استرداد المبالغ المستحقة، أبرز أن الأرصدة المعنية ترجع إلى ما يقرب من ٢٥ سنة ومرت بنحو أربعة من النظم القديمة، مع الإخلال بصحة المعلومات في غضون ذلك أحياناً. وأشار إلى أن البرنامج الإئمائي استطاع تسوية الكثير من الأرصدة المشتركة بين الوكالات. وذكر أن البرنامج الإئمائي بدأ بمبلغ قدره ٢٠٠ مليون دولار على هيئة أرصدة غير مسواة، انخفضت في الوقت الحالي إلى ١٨ مليون دولار. وليس بمقدور البرنامج الإئمائي تسوية أوضاع بعض الوكالات بسبب المناقشات الجارية والحاجة إلى توفير المعلومات المطلوبة. وفي عدد من الحالات، لا يستطيع البرنامج الإئمائي استرداد الأموال لأن التمويل مرتبط بالمشاريع.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٠١ - أعربت الوفود عن رضائها إزاء التقدم الذي أحرزه مكتب خدمات المشاريع، مشيرة بوجه خاص إلى اهتمامه باستراتيجيات تخفيف حدة المخاطر وإصداره لدليل منقح للمشتريات يعكس مبادئ مهمة للغاية مثل الشفافية والمنافسة الفعالة. وأعربت عن ترحيبها بالكشف عن خطط الشراء التي تتجاوز قيمتها ٥٠.٠٠٠ دولار على الموقع الشبكي للمكتب. وطلبت توفير مزيد من المعلومات عن عمليات الشراء، ولا سيما تلك التي تتبع عند إجراء المناقصات وعند معالجة شكاوى البائعين ومقدمي العروض. وبعد أن أشادت الوفود بمكتب خدمات المشاريع لقيامه بتطبيق المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام، أعربت عن رغبتها في أن تعرف المزيد عن التحديات التي تواجهه والدروس المستفادة في العملية.

١٠٢ - ورد نائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع على سؤالين للمجلس التنفيذي بشأن سياسات الامتثال للمعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام وبشأن العروض المقدمة من البائعين. وفيما يتعلق بسياسات المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام، أبرز أنه بالرغم من أن تلك المعايير تستهدف مستوى رفيعاً جداً ولا توفر قدراً كبيراً من التفاصيل، فإن مكتب خدمات المشاريع يعمل على نحو وثيق مع مجلس مراجعي الحسابات لتفسير تلك المعايير تفسيراً صحيحاً فيما يتصل بسياق تسيير أعمال المكتب. وفيما يتعلق بالأثر المالي، ذكر أن المكتب لن تتوفر لديه معلومات أكيدة عن أثر إجراء معاملات في بيئة المعايير الحاسبية الدولية

للقطاع العام إلا قرب نهاية عام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بالإبلاغ المالي، أكد أن مكتب خدمات المشاريع سيمثل تماما لجميع المتطلبات المتصلة بعمليات الكشف والإبلاغ الإلزامية. وفيما يتعلق بالتبانيات في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بين الوكالات، قال إن تنسيق عملية الإبلاغ فيما بين الوكالات ما زالت تمثل تحديا تعمل المنظمات الثلاث على مواجهته بأسلوب منسق. وفيما يتعلق بتحليل التكاليف والفوائد، قال إن المكتب يسعى إلى تقليل الأثر المالي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى الحد الأدنى، حيث يتخذ قرارا مدروسا لوضع سياسات ممثلة لتلك المعايير داخليا، بدلا من الاستعانة باستشاريين خارجيين، لكفالة الاستدامة والحفاظة على المعارف المؤسسية في الأجل الطويل.

١٠٣ - وفيما يتعلق بعروض البائعين، ذكر أن مكتب خدمات المشاريع هو أول كيان في الأمم المتحدة ينفذ في عام ٢٠٠٩ نظاما مستقلا لاحتجاجات البائعين. وأتاح ذلك النظام إمكانية معالجة شكاوى البائعين، لا من خلال وحدة الأعمال التابعة للمكتب أو الموظفين الآخرين المشتركين في عملية الشراء، بل عن طريق وحدة مستقلة غير مرتبطة بالعملية. وفي الحالات الأشد خطورة، يمكن معالجة شكاوى البائعين عن طريق كيانات مستقلة خارجية. وذكر أنه بينما تكون تلك الإجراءات مرهقة أحيانا، فإن التزام المكتب بالشفافية يبررها.

مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

١٠٤ - وجه مدير مجلس مراجعي الحسابات الشكر إلى المجلس التنفيذي لدعوته للتكلم. وأشار إلى أن تنفيذ توصيات المجلس يعد معيارا مهما لإظهار مسؤولية البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، وإشارة مهمة إلى أن بإمكان المنظمات أن تحسن فعاليتها وأن تتصدى للمخاطر التي تواجهها في تنفيذ البرامج. وأعرب عن سروره لأن يلاحظ أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/66/139) يبين التقدم الجيد الذي تحرزه المنظمات الثلاث. وذكر أن المجلس سيجري استعراضه النهائي في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٢ وأنه يتوقع تنفيذ جميع التوصيات. وفيما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ذكر أن مجلس مراجعي الحسابات عمل على نطاق واسع مع المنظمات الثلاث بشأن خططها وسياساتها والتغييرات التي يلزم إجراؤها. ولاحظ أن المجلس سيقوم بمراجعة حسابات عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في وقت لاحق وسيحيط المجلس التنفيذي علما بالتقييم الذي سيجريه. وفيما يتعلق برأي مراجعة الحسابات المشفوع بتحفظات الذي ورد إلى صندوق السكان في وقت سابق، ذكر أن مجلس مراجعي الحسابات ما برح يعمل على نطاق واسع مع الصندوق لمعالجة المسائل المتصلة بمراجعة حسابات التنفيذ الوطني. ووجه الشكر إلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لاتخاذ خطوات حاسمة لمعالجة مسألة

التنفيذ الوطني وأشار إلى أنه قد لوحظ قدر كبير من التحسن في ذلك الصدد. وذكر أنه سيُضطلع في وقت لاحق بعملية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني لعام ٢٠١١. وقال إن المؤشرات حتى الآن إيجابية، وأعرب عن أمله في أن يواصل صندوق السكان ما يضطلع به من جهود لكفالة ترجمة المكاسب التي تحققت إلى نتائج ملموسة في عام ٢٠١١ وما بعده.

١٠٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠١٢: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

عاشرا - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٠٦ - قام مدير شعبة البرامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالنيابة عن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، بعرض التقرير المشترك المقدم من مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2012/5).

١٠٧ - وأخذ الكلمة وفد واحد فقط وشدد على أهمية التقرير (E/2012/5) لمتابعة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧، بما في ذلك القرار ٦٢/٢٠٨. وفي معرض الإشارة إلى أن التقرير يعد عاملا مهما في سياق التحضير للاستعراض الشامل المقبل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وجه الوفد سؤالاً إلى كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع عن ما هي عناصر التوجيه التي وردت في عام ٢٠٠٧ التي ما زالت صحيحة وما هي العناصر التي يلزم تدعيمها في التوصيات المقبلة. وفي معرض إشارته إلى أهمية تدقيق الوقائع، سأل الوفد عن التوصيات التي يلزم إعادة النظر فيها لمعرفة ما إذا كان قد عفا عليها الزمن أو أنها معقدة أكثر من اللازم بحيث لا يمكن تطبيقها. وفيما يتعلق بالمسألة الرئيسية المتعلقة بالتمويل، أعرب الوفد عن قلقه إزاء تزايد الاختلال بين الموارد الأساسية وغير الأساسية وشدد على أن التمويل الأساسي ضروري للمحافظة على طابع الحياد العالمية وتعددية الأطراف لما تقدمه الأمم المتحدة من دعم. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء القيود المفروضة على تنسيق الممارسات التجارية المذكورة في التقرير. وأكد الوفد أهمية التنسيق الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة بأسرها في جميع المجالات الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

١٠٨ - وأشار مدير شعبة البرامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن المنظمات الثلاث قد وفرت مدخلات (في E/2012/5) بشأن الدروس المستفادة خلال السنوات الثلاث الماضية من تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨. وبعد أن أعرب عن تسليمه بأن الموارد الأساسية ضرورية للمحافظة على طابع العالمية والحيادية والاستقلالية فيما يتعلق بالتمويل، أكد على أنه لا بد من توفر المرونة كي ما يتسنى الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بتوجه الأمم المتحدة في المستقبل، ذكر أنه يلزم التأمل بتعمق فيما يتصل بمجالات من قبيل التفاعل مع البلدان المتوسطة الدخل، والتقييم، بما في ذلك في سياق توحيد الأداء. وفي معرض الإشارة إلى المناقشة الجارية بشأن هياكل التقييم على نطاق المنظومة، شدد على أهمية تحقيق التوازن الصحيح بين الاستقلالية والتعلم وحث على زيادة الاستثمار في التعلم. وفي معرض الإشارة إلى مسألة يوصى بالنظر فيها في الاستعراض الشامل الرباعي السنوات المقبل، وجه الانتباه إلى ما تشهده البلدان المتوسطة الدخل حاليا من ارتفاع معدلات النمو وإمكانية توفر موارد جديدة للتنمية وتساءل عما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى تغيير نهجها تجاه تعبئة الموارد، بما في ذلك إجراء عملية صقل للصكوك القائمة، مع عدم التخلي عن الموارد التقليدية.

١٠٩ - وأبرزت مساعدة مديرة البرنامج ومديرة مكتب الموارد والشؤون الخارجية بالبرنامج الإنمائي أهمية التعليقات التي أبدت والمسائل التي طُرحت فيما يتصل بتنفيذ الاستعراض الشامل الرباعي السنوات، واقترحت أن تُجرى المناقشة في إطار بند مختلف من جدول الأعمال بحيث يتاح وقت كاف للمناقشة. وأشارت إلى أن الوفد ذكر عددا من المسائل الرئيسية التي يُجري البرنامج الإنمائي مناقشات بشأنها مع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء خلال الفترة المؤدية إلى الاستعراض الشامل الرباعي السنوات. ومن بين تلك المسائل، أشارت إلى المهمة القيادية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومصداقيتها ودورها وأهميتها وأدائها، وكذلك المهمة القيادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومصداقيته ودوره وأهميته وأدائه، وذلك على الصعيدين القطري والعالمي، فضلا عن الاحتياجات من الموارد ومستوى الإرادة السياسية التي تقف وراء نظام التنسيق. وفيما يتعلق بالتمويل، أشارت إلى أن الخلل في التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية لم يعد يمثل اتجاهها بل هو حالة طال أمدها لم يعثر لها بعد على حل مستدام. وذكرت أن تلك القضايا تعد أساسية، وتطرقت إلى الدعم السياسي والبدايل المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة لإعمال حيادها ونزاهتها بطريقة ذات مصداقية. ويلزم صياغة المناقشة في سياق الاتجاهات الإنمائية الناشئة المنبثقة عن هيكل التغيير الجديد، كما هو وارد في سياق ما بعد منتدى بوسان، الذي تحدده الحقائق الجديدة التي يلزم أن تجد منظومة الأمم المتحدة دورها بناء عليها. وفيما يتعلق

بالتقرير ذاته، ذكرت أن البرنامج الإنمائي حريص على أن يبرز التطورات الجارية حول بناء القدرات الوطنية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. واختتمت بيانها بقولها إن الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل الرباعي السنوات توفر سياقاً ملائماً لمناقشة تلك المسائل. مزيد من التفصيل.

١١٠ - وأشار مدير مكتب أمريكا الشمالية التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى التوجيهات الصادرة في وقت سابق، فأكد أن المكتب في وضع جيد للاستجابة لها. كما أكد على أن المكتب هو حالياً، وسيظل في المستقبل المنظور، منظمة ذاتية التمويل قائمة على المشاريع معترف بها بوصفها مورداً مركزياً للهيكل الأساسية والمشتريات لمنظومة الأمم المتحدة. وكما أشير إليه في دورة المجلس التنفيذي تلك، فإن مكتب خدمات المشاريع يعرض نفسه باعتباره يستجيب للاحتياجات المتغيرة للشركاء. وأكد لأعضاء المجلس أن المكتب يضطلع بدور نشط للغاية في أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان التي له وجود فيها، وسلط الضوء على أن أبرز دور تقوم به المنظمة بالاشتراك مع تلك الأفرقة هو في حالات الكوارث الطبيعية وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

١١١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠١٢: تقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

حادي عشر - مسائل أخرى

١١٢ - عُقدت جلسات الإحاطة/المشاورات غير الرسمية التالية:

(أ) مشاورات غير رسمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حول خطة لبلوغ الشفافية التامة فيما يتعلق بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات؛

(ب) إحاطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠: الهياكل الأساسية والتنمية المستدامة؛

(ج) إحاطة غير رسمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن الجدول الزمني لاستعراض وتحليل المعدلات الموحدة لاسترداد التكاليف؛

(د) مشاورات غير رسمية حول تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(هـ) إحاطة من المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية بشأن النتائج الأولية التي حققها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية في عام ٢٠١١ والآفاق المستقبلية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.